IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[أصل شواهد ظنّ و أخواتها و اختلاف النحاة في معانيها : دراسة تحليلية]

[إعداد الدكتور صدام هايل مقدادي]
[اللغة العربية وآدابها / أستاذ مساعد / جامعة اربد الأهلية / الأردن] 2020 – 2021 م

الملخص للدراسة:
هدفت الدراسة إلى بيان أصل شواهد ظن و أخواتها , و بيان معانيها اعتماداً على الشواهد النحوية محاولاً توظيف أصولها , و من ثم تقسيم أفعال ظن و أخواتها إلى : الأفعال التي تدل على معنى الظن و اليقين بشكل عام , و الأفعال التي تدل على اليقين , ثم الأفعال التي تدل معنى الظن , ثم الأفعال التي تدل على معنى الصيرورة بشكل خاص , و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة و أهدافها و أسئلتها وقداشتمل هذا البحث على مجموعة من النتائج , ويمكن تلخيصها وإبرازها على النحو الآتي :
- التعرض إلى باب ظن وأخواتها وما يتعلق بها.
- توظيف الأصول التي اعتمدها النحاة في تجريد قواعد ظن وأخواتها.
- الاستشهاد بالشعر المتعلق بظن وأخواتها، والذي اعتمده النحاة، وأقاموا الحجة, والدليل بناءعليه.
- بيان أصل شواهد ظن و أخواتها و اختلاف النحاة في معانيها .
- الاستشهاد بالأبيات المتعلقة بباب ظن و أخواتها , و بيان الشواهد التي اعتمدها النحاة و أقاموا الحجة عليها .
- تصنيف باب ظن و أخواتها من حيث المعنى , مع بيان الأفعال الدالة على معنى الظن و اليقين , و الدالة على معنى صيّر (أفعال التحويل).
- بيان الأفعال المتعدية إلى مفعولين من غيرها .
- بيان الأفعال المتصرفة و غير المتصرفة اعتماداً على الشواهد الشعرية عند النحاة .
- بيان الأفعال المتعدية إلى مفعولين بإجماع النحاة وهي : (ظن وحسب وخال ورأى) وتفيد معنى الظن واليقين, وأمّا الأفعال(علم ووجد ودرى وتعلم) فإجماع العلماء والنحاة أنها تفيد اليقين و تنصب أيضاً مفعولين به , وإذا خرجت عن معنى اليقين فإنها لا تصبح أفعالاً ناسخة ولا تتعدى إلى مفعولين .
الكلمات المفتاحية : (ظن و أخواتها , الإلغاء و التعليق)

مقدمة :
إن صناعة النحو العربي من أبرز العلوم التي اضطلع فيها علماؤنا العرب القدماء, فشغلتهم هذه الصناعة سنين طويلة منكبين في العمل الجاد, حتى تم لهم صياغة هيكلها, وقد بلغت صناعتهم هذه من الدقة والإتقان والأمانة ما جعلها أنموذجاً يحتذى به في كافة ميادين العلوم اللغوية الإنسانية؛ فرحل العربي يطوف الصحراء, يسمع اللغة من أصحاب الفصاحة، ويبدأ يدون ملاحظاته، حتى إذا ما تمت اللغة بدأ بتصنيفها وتجريد قواعدها، وأخذ يقيس ويعلل، يستحسن ويرفض، حتى تم لقواعد اللغة تمامها وكمالها.
وقد حاولت في دراستي المتواضعة هذه - قدر الإمكان - أن أتعرض لباب ظن وأخواتها وما يتعلق بها من مسائل عن طريق توظيف الأصول التي اعتمدها النحاة في تجريد قواعدها، فأوردت من الشواهد التي اعتمدوها وأقاموا فيها الحجة ما أمكنني .

فقد تناول البحث الحديث عن ظن وأخواتها بشكل عام، ثم بدأت دراستي بناءً على تصنيف ظن وأخواتها من حيث معانيها، وأوردت من الشواهد التي اعتمدها النحاة للدلالة على ذلك ما استطعت محاولاً توظيف الأصول، فتناولت أولاً الأفعال التي تدل على معنى الظن واليقين ، ثم الأفعال التي تدل على معنى اليقين ثم الأفعال الدالة على معنى الظن ، فالأفعال الدالة على معنى صيّر(أفعال التحويل) .
وبعد ذلك وضعت عنوانات خاصة لما يتعلق بظن وأخواتها من مسائل ، تناولت فيها مسألة الإلغاء والتعليق؛ ومسألة حذف المفعولين أو أحدهما ، ومسألة إلحاق القول بظن ، وأخيراً مسألة همزة التعدية التي تدخل على " علم ورأى " فتنصبان ثلاثة مفاعيل .

Abstract

The study aimed at explaining the origin of zanin w 'akhawatiha, and explaining their meanings based on grammatical evidence trying to employ its origins, and then dividing the actions of thought and its sisters into: verbs that indicate the meaning of thought and certainty in general, and verbs that indicate certainty, and Then the verbs indicating the meaning of the conjecture, then the verbs that indicate the meaning of the process in particular, and the researcher used the descriptive and analytical method for his suitability of the nature of the study and its goals and questions . This research included a set of results,it can be summarized and highlighted as follows:

Exposure to the door of the verbs suspect and what related to it.

Employing the assets adopted by grammarians in stripping the rules of the verbs suspect .

Quoting poetry related to the verbs suspect ,which the grammarians adopted, and they made the argument, and the evidence is based on it.

Explaining the origin of the evidence of the verbs suspect and the difference of grammarians in their meanings.

Quoting the verses related by verbs suspect and a statement of evidence adopted by the grammarians and made the argument on it.

Classification of the chapter of the verbs suspect in terms of meaning,with the indication of verbs indicating the meaning of doubt and certainty, which indicates the meaning of the words (verbs of conversion).

Explaining transitive verbs to two object.

Explanation of the verbs that are not and not behave according to the poetic evidences at the grammarians.

Explaining transitive verbs to two objects of syntactic consensus which are:(suspect and thought and saw) and benefit the meaning of thought and certainty, and the verbs (know, find, know and learn)scientists and grammarians consensus that it benefits certainty It also erect two object , and if it deviates from the meaning of certainty, it does not become transcription verbs and does not extend to two objects .

Keywords: (zna w 'akhuatuha, cancellation and suspension)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً الإطار النظري

مسألة : رأي النحاة القدامى في ظن و أخواتها

ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للجملة الاسمية، تدخل على المبتدأ والخبر، فينتصبان على أنهما مفعولان ، " وتنقسم هذه الأفعال إلى قسمين؛ أحدهما : أفعال القلوب، والثاني : أفعال التحويل . فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما : ما يدل على اليقين، وذكر المصنف ابن مالك منها خمسة : رأى وعلم ووجد ودرى وتعلمْ. والثاني منهما : ما يدل على الرجحان، وذكر المصنف منها ثمانية: خال وظن وحسب وزعم وعدَّ وحجا وجعل وهبْ " (العقيلي , 1995 :38) وهذه هي أفعال القلوب " وأما – أفعال التحويل فقد عدها بعضهم سبعة : صير ... ، وجعل ... ووهبَ ... وتخذ ... واتخد ... وترك ... وردَّ" (العقيلي , 1995 : 390-392)وأضاف السيوطي فعلاً ثامناً وهو الفعل " أكان" . وجميع هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر – كما ذكرنا – ولكن بشرط أن تكون في معناها دالة على معنى قلبي، أو أن تكون دالة على معنى التحويل، فإذا خرجت عن هذين المعنيين فإنها حينئذٍ تنصب مفعولاً واحداً .

أما السيوطي فقد قسم هذه الأفعال إلى أربعة أنواع؛ الأول منها : ما دل على ظن في الخبر، وقد ذكر خمسة أفعال هي : حجا وعد وزعم وجعل وهبْ . والثاني منها: ما دل على يقين ، وهي عنده خمسة أفعال أيضاً ، علم ووجد وألفى و درى وتعلم, أما النوع الثالث : فهو ما دل على الظن واليقين، وقد ذكر منها أربعة أفعال هي : ظن وحسب وخال ورأى . وأما النوع الرابع : فهو ما دل على تحويل . وهي الأفعال نفسها التي ذكرها ابن مالك ولكنه أضاف إليها الفعل " صار " (السيوطي , 1987 : 11).

ومهما اختلف في تصنيف هذه الأفعال؛ فانها تبقى تحت ما سماه النحاه " باب ظن وأخواتها" ورُبَّ معترض يقول : لماذا قال النحاة : باب ظن وأخواتها " ولم يقولوا مثلاً " باب علم وأخواتها أو باب وجد وأخواتها أو باب كذا من هذه الأفعال وأخواتها ؟ " والجواب عن هذا، أن النحاة عندما استقرأوا اللغة وجدوا أن هناك من الأفعال ما يدخل على الجملة الاسمية فيتغير حكمها ، فينتصب المبتدأ والخبر فيها على أساس أنهما مفعولان، فرأوا مثلاً ظن تنصب مفعولين ، ومثلها حجا وعدّ وحسب إلى آخره وعندما نظروا في هذه الأفعال وجدوا أن معظمها يحتمل معنى الظن ، فقالوا : " حجا " مثل ظن ، تنصب مفعولين وتحتمل معناها ، و " حسب " أيضاً، تنصب مفعولين وتحتمل معنى ظن ، ومثلها زعم وعد وهبْ وهكذا حتى وجدوا أن المعنى الذي يغلب على معظم هذه الأفعال هو معنى الظن ، ولذلك قالوا : باب ظن وأخواتها.

وأما بالنسبة للأفعال التي تدل على معنى اليقين, ولا تحتمل معنى الظن نحو : علم ووجد والأفعال التي تدل على معنى التحويل نحو : صيّر، فقد يعترض عليها معترض أيضاً ، فيقول : لماذا أدخلت هذه الأفعال تحت باب ظن طالما أنها لا تحتمل معناها ؟ والجواب عن ذلك، أن هذه الأفعال – وإن كانت لا تحتمل معنى الظن – أدخلت تحت باب ظن؛ لأنها جميعها تأخذ حكم ظن في أنها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

وإذا ما نُظِرَ إلى هذه الأفعال من حيث إنها تنصب مفعولين، وُجد أن النحاة قد توصلوا إلى بناء الهيكل العام لهذه القاعدة عن طريق ما سماه الأصوليون الاستدلال، - والاستدلال يشمل الكلام المسموع والقياس , واستصحاب الحال " فالنحوي يسمع من الأعراب ويبدأ بتسجيل الملاحظة والاستقراء، حتى إذا ما انتهى من الملاحظة والاستقراء اللذين أجراهما على المسموع يبدأ في تجريد القاعدة" (حسان , 1982 :66)

و سأتعرّض لظن وأخواتها وما يتعلق بها من مسائل بتوظيف الأصول التي اعتمدها النحاة في تجريد القواعد العامة التي تحكمها ، مستنداً في ذلك على بعض الشواهد التي أوردها النحاة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفعل(ظن) ، يتعدى إلى مفعولين ، إذا كان بمعنى الظن وبمعنى اليقين ، ومثله الأفعال حسب و خال ورأى ، فمثال ما دل على معنى الظن قول الله تعالى : " إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين " (سورة الجاثية : الآية 32)

وقوله : " يحسبون أنهم على شيء "(سورة المجادلة : الآية 18) وقوله : " إنهم يرونه بعيداً " (سورة المعارج : الآية 6) ومثال ما دل على معنى اليقين قول الشاعر :

حسبتُ التقى والجود خيرَ تجارةٍ رباحاً ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا(الأشموني , 1939)

وقوله :

رأيتُ الله أكبر كلّ شيء محاولةً ، وأكثرهم جنوداً (العقيلي , 1995 : 381)

وقوله :

دعاني العذارى عمهنَّ، وخلتني لي اسم أُدعى به وهو أول(العقيلي , 1995 : 384)

ومن القرآن الكريم قوله تعالى : " وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ". وقوله سبحانه : " يظنون أنهم ملاقو ربهم " (سورة البقرة : الآية 46)

فجميع هذه الأفعال الأربعة تعدت إلى مفعولين، ولا خلاف في هذا بين النحاة إذا دلت هذه الأفعال على معنى اليقين أو الظن، فهي بهذين المعنيين تعد أصلاً مطرداً في السماع والقياس، وأما إذا جاءت هذه الأفعال على غير معنى الظن أو اليقين فإنها عندئذٍ تخرج من دائرة الأفعال الناسخة، ولا يقاس عليها على أنها تتعدى إلى مفعولين، بل يقاس عليها حسب عملها باختلاف معانيها، فإذا جاءت " ظن " بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد نحو قولك : ظننت زيداً، ومثلها الفعل " رأى " إذا كان بمعنى أبصر نحو

: رأيت محمداً، أي أبصرته، وأما " حسب " فإنها إذا كانت للون من نحو : حسب الرجلُ، إذا احمر لونه وابيض فلازمة ، ومثلها " خال" إذا كانت بمعنى تكبر نحو: خالَ زيدٌ، أي تكبر، " إلا أن العرب ألحقوا برأي العلمية التي بمعنى الظن أو اليقين ، فأدخلوها على المبتدأ و الخبر ونصبوهما بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كلاً منهما إدراك بالباطن " (العقيلي , 1995 : 381). وهي بهذا المعنى تصبح مقيساً على رأى العلمية ، فرأى العلمية هي الأصل، والحلمية فرعٌ عليها، وهذا الفرع هو أيضاً أصلٌ يقاس عليه؛ لأنه مطرد في السماع والقياس معاً، ومن شواهـد النحاة عليه، قوله تعالى: " إني أراني أعصر خمراً "(سورة يوسف : الآية 36) ، وقول الشاعر :

أراهم رفقتي حتى إذا ما تولى الليل ، وانخزل انخزالا (العقيلي , 1995 : 02 4).

وقول الآخر :

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي (السيوطي , 1981 : 246)

وأضاف بعض النحاة إلى (رأى) التي بمعنى الظن أو اليقين ، (رأى) التي بمعنى اعتقد فجعلوها ناصبة للمبتدأ والخبر ، وشاهدهم في ذلك قول الشاعر :

رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه خوارجَ تراكين قصد المخارج

ولكن إذا ما نُظِرَ إلى هذا البيت وُجد أنه شاذ في السماع ، ولا يقاس عليه، ويعزز ذلك أن هذا البيت قائله مجهول، ثم أن النحاة لم يوردوا شاهداً غيره، هذا من جهة, ومن جهة أخرى أن " خوارجَ " التي اعتبرها البعض المفعول الثاني هي أقرب إلى الحال منها إلى المفعول .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أما الأفعال التي تحتمل معنى اليقين ، وهي : علم ووجد ، ودرى وتعلم ، فلا خلاف بين النحاة في أنها إذا كانت بمعنى اليقين تتعدى إلى مفعولين ، وقد أوردوا شواهد كثيرة على ذلك ، فمن شواهدهم على الفعل " علم " قول الشاعر :

علمتك الباذل المعروف ، فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

" والشاهد فيه قوله : علمتك الباذل .. ، فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصبت مفعولين، ... ، والذي يدل على أن " علم " في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعي أن يكون مراده. أي أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك، فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك " (العقيلي , 1995)

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

علمتك مناناً ، فلستُ بآملٍ نداك ولو ظمآن غرثان عاريا (الأشموني , 1939 : 156)

فقد جاءت " علم " في هذين البيتين بمعنى " تيقنت "، فنصبت مفعولين، وهي بهذا المعنى مطردة سماعاً وقياساً، " وأما إذا جاءت بمعنى عرف فإنها حينئذٍ تتعدى لواحد نحو قوله تعالى : " لا تعلمون شيئاً " (سورة النمل : الآية 78) وهي بهذا المعنى تخرج من جملة الأفعال الناسخة، ولا خلاف في هذا بين النحاة .

وما يقال عن " علم " يقال عن(وجد ودرى وتعلمْ)، فإنها إذا جاءت بمعنى اليقين تعدت إلى مفعولين، وهي بهذا المعنى مطردة سماعاً وقياساً، ومن شواهد النحاة على هذه الأفعال قوله تعالى: " وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين "(سورة الأعراف : الآية 102) ، وقوله سبحانه :

" تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً "(المزمل : الآية 20). ومن شواهدهم من الشعر قول الشاعر :

دُريتَ الوفيَّ العهد يا عُرْوَ فاغتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد(العقيلي , 1995 : 383)

وقول الآخر :

تعلمْ شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر(السيوطي , 1987 : 214)

وقول الآخر :

فقلت : تعلم أن للصيد غِرَّةً وإلا نضيعْها فإنك قاتله(الأشموني , 1939 : 158)

وأما بالنسبة للأفعال التي تحتمل معنى الظن فحسب، فهي : زعم ، وعد ، وحجا، وجعل، وهبْ, فالفعل " زعم" زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا " (سورة التغابن : الآية 7) ينصب مفعولين بوساطة " أن " المؤكدة سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى :

" ، وقوله سبحانه " بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا" (سورة الكهف :الآية 48) ، أم كانت مشددة كما في قول الشاعر عبيد الله بن عتبة:

فذق هجرها ، قد كنتُ تزعمُ أنه رشاد، ألا يا ربما كذب الزعمُ

وقول كثير عزة :

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عزَّ لا يتغير ؟(العقيلي , 1995 : 387)

ولكن هذا الاستعمال على كثرته ليس لازماً ، " بل قد تتعدى زعم إلى المفعولين بغير توسط أن بينهما ومن ذلك قول أبي أمية الحنفي :

زعمتني شيخاً ، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا * "

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحِلْمَ بعدك بالجهلِ

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

و " زعم " بهذين الوجهين من الاستعمال مطردة في القياس والسماع " وزعم الأزهري أن (زعم) لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط أن، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورةً من ضرورات الشعر لا يقاس عليها "(العقيلي , 1995 : 387) . ولكن القول بالضرورة هو خلاف الأصل لأن زعم تتعدى إلى المفعولين بوساطة أن وبدون وساطتها، وهي في كلا الاستعمالين مطردة سماعاً وقياساً.

وأما الفعل "عد" فيقال فيه ما قيل عن " زعم" إذا كان بمعنى الظن ، ومن شواهد النحاة فيه قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

وقول الآخر :

لا أعد الإقتار عُدْماً ولكن فَقْدُ من قد زُرِئْتُهُ الإعدام

فإذا كان بمعنى الظن فلا خلاف بين النحاة في أنه ينصب مفعولين، فهو بهذا المعنى مطرد في السماع والقياس معاً ، وإذا ورد منها " أي عد" ما يتوهم فيه خلاف هذا فإنه يعد شذوذاً عن الأصل ولا يقاس عليه، من ذلك قول الشاعر:

تعدون عَقْرَ النيب أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَري لولا الكميّ المقنعا

فإن " تعدون " هنا خرجت عن معنى الظن إلى معنى حسب من الحساب – كما يرى بعض النحاة- أي العد الذي يراد به إحصاء المعدود، وأخذت مفعولين، والواجب في هذه الحالة أن تتعدى إلى مفعول واحد وهذا هو الأصل، ولكن النحاة خرجوا " أفضلَ " في البيت على أنها حال من المفعول "عقر" وهذا الوجه أقرب إلى الصواب أما إذا اعتبرت " أفضل " مفعولاً ثانياً للفعل عدّ ، فإن هذا الشاهد يعد شاذاً في السماع والقياس ، فلا يقاس عليه لأنه خالف الأصل. (السيوطي , 1987)

وأما " حجا " فإنها أيضاً إذا دلت على معنى الظن تعدت إلى مفعولين ، وعندئذٍ يعد مطردة في السماع والقياس ، ومن شواهد النحاة عليها قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ حتى ألمت بنا يوماً ملمات

وإذا كانت " حجا " بمعنى غلب في المحاجاة، أو قصد، أو رد، أو ساق، أو كتم، أو حفظ – تعدت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى أقام ، أو بخل- فلازمة " (السيوطي , 1987)ولا خلاف في هذا .

وأما " جعل " فإنها " إذا كانت بمعنى أوجد نحو قوله تعالى : " وجعل الظلمات والنور " (سورة الأنعام: الآية 1) ، أو أوجد نحو : جعل للعامل كذا ، أو ألقى نحو : جعلت بعض متاعي على بعض – تعدت إلى مفعول واحد " (السيوطي , 1987 : 212) وأما إذا كانت بمعنى الظن أو بمعنى صير فإنها حينئذٍ تتعدى إلى مفعولين، ويقاس عليها .

و من شواهد النحاة عليها قوله تعالى : " وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا"(سورة الزخرف : الآية 19) ، وقوله سبحانه " وقدِمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً " (سورة الفرقان : الآية 23) و " جعل " في الآية الأولى بمعنى الظن ، وفي الآية الثانية بمعنى صير. وهي بهذين المعنيين مطردة سماعاً وقياساً.

وأما الفعل " هَبْ" فإنه أيضاً يتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى الظن ، وهو بهذا المعنى كغيره مطرد سماعاً وقياساً , ومن شواهد النحاة عليه قول أبي همام السلولي :

فقلتُ : أجرني أبا مالكٍ وإلا فهبني امرأً هالكاً

والشاهد فيه قوله : " فهبني امرأً مالكاً " إذ تعدت "هب" إلى مفعولين؛ الأول: ضمير المتكلم؛ والثاني: امرأً.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312)
15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وأما ما دل من الأفعال الناسخة على معنى صير ، فلا خلاف في أنها تتعدى إلى مفعولين، وهي بهذه المعنى مطردة في السماع والقياس، وقد أورد النحاة شواهد كثيرة في هذه الأفعال، منها قوله تعالى : " وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه – هباءً منثوراً " (سورة الفرقان : الآية 23) وقوله سبحانه : " لاتخذت عليه أجراً " (سورة الكهف : الآية 77) وقوله سبحانه : " واتخذ الله ابراهيم خليلاً " (سورة النساء : الآية 125) ، وقوله : " وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض " ، وقوله : " لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً "(سورة البقرة : الآية 109)

وقول الشاعر :

تخذتُ غرارَ إثرهم دليلاً وفروا في الحجاز ليعجزوني

وقول الآخر :

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وقول الآخر :

رمى الحدثانُ نسوةَ آل حربٍ بمقدار سَمَدْنَ له سمودا

فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا(الأشموني , 1939 : 228)

فهذه هي بعض شواهد النحاة على الأفعال التي تحتمل معنى صيّر ، وهي الأفعال : صير و جعل و وهب و تخذ و اتخذ و ترك ورد " . وهناك من النحاة من ألحق الفعل : أكان بهذه الأفعال " قال ابن مالك : وألحق ابن أفلح بأصار : أكان المنقولة من كان بمعنى صار ، قال : وما حكم به جائز قياساً لا أعلمه مسموعاً ، وقال أبو حيان : لا أعلم أحداً من النحاة يقال له : ابن أفلح ، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم ابن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب قال :

وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدي ، وكان بمعنى : صار تجري مجرى المتعدي فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً " فحسب رأي ابن مالك ، أن الفعل أكان جائزاً في القياس، إذ قيس على أفعال صير التي تتعدى إلى مفعولين لأنه يحمل معناها، وأما ابن أفلح هذا فقد نقل رأي سيبويه في أن النقل بالهمز قياس في اللازم وسماع في المتعدي ، وكان التي بمعنى صيّر ، تجري مجرى المتعدي ولهذا فلا يكون النقل فيها بالهمز قياساً وإنما النقل فيها هو السماع ، لأنها تقوم مقام المتعدي . ويبدو أن رأي ابن مالك الأقرب إلى الصواب :

ذلك أن هذا الفعل المهموز لم تنطقه العرب إلا في فترة متأخرة، ولو ورد في كلامهم في فترة متقدمة لأورد النحاة شواهد على ذلك، وهذا ما عبرر به ابن مالك بقوله : " وما حكم به جائز قياساً لا أعلمه مسموعاً" . (العقيلي , 1995)

مسألة : "الإلغاء والتعليق "

تنقسم أفعال القلوب من حيث التصريف وعدمه إلى قسمين : متصرفة وغير متصرفة ، " فالمتصرفة ما عدا هبْ وتعلمْ ، فيستعمل فيها الماضي ، نحو : ظننت زيداً قائماً ، وغير الماضي- وهو المضارع نحو : أظن زيداً قائماً ، والأمر نحو : ظُنَّ هو زيداً قائماً ، واسم الفاعل نحو : أنا ظان زيداً قائماً ، واسم المفعول نحو : زيد مظنون أبوه قائم ... والمصدر نحو : عجبت من ظنك زيداً قائماً – ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي " . وما ينطبق على ظن ينطبق على رأى وعلم ووجد ودرى وخال وحسب وزعم وعد وحجا وجعل ، أما هبْ وتعلم فهما فعلان جامدان لا ينصرفان ولم يستخدم منهما إلا الأمر .

وقد اختصت الأفعال المتصرفة بالإلغاء والتعليق ، والإلغاء " هو ترك العمل لفظاً ومعنى" وما يثبت للماضي من الإلغاء يثبت أيضاً لغير الماضي وأما إلغاؤها " فيجوز إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً نحو : زيد ظننت قائم ، أو آخراً نحو : زيد قائم ظننت "(العقيلي , 1995 : 393 - 396) . وأما إذا تقدمت فالإلغاء ممتنع "

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وذلك لأن الفعل إذا تقدم يمتنع فيه الإلغاء، وذلك لما في التقديم من التأكيد وهو ضد الإلغاء"(حسان , 1982 : 191) .
وبالنسبة لإلغائها متوسطة ومتأخرة قيل : " الإلغاء للتأخّر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف؛ قيل : إعماله أولى ؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء إذ هو عامل ، لفظي ، وقيل هما سيان؛ لأنه عادل قوته تأخره فضعف لذلك ، فقاومه الابتداء بالتقديم " (السيوطي , 1987) . ومن شواهد النحاة على إلغائها متأخرة . قول الشاعر :
هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرتْ غَنَماهما

وقول الآخر :
آتٍ الموت تعلمون فلا ير هبكم من لظى الحروب اضطرام

ومن شواهدهم على إلغاء المتوسط قوله :
أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والفشلُ (الأشموني ,1939 : 228)
والغاؤها في هذين الموضعين مطرد سماعاً وقياساً ، ولا قياس على غير ذلك، " فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أوّل على إضمار ضمير الشأن كقوله :
أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
- فالتقدير : إخالة لدينا منك تنويل ، فالهاء ضمير الشأن هي المفعول الأول ، ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذٍ فلا إلغاء- أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:
كذاك أُدبتُ حتى صار من خلقي إني وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدب
والتقدير : إني وجدتُ لملاكُ الشيمة الأدبُ ، فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء"
وهذا الوجه هو الصواب ، خلافاً للكوفيين " الذين ذهبوا إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين إذ استدلوا على ذلك بقول الشاعر :
فلبثت بعدهم بعيش ناصبٍ وإخال أني لاحق مستتبع(السيوطي , 1987)
ولكن هذا الشاهد ليس من باب الإلغاء في شيء ، ووجه الصواب فيه أن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعول " إخال " فلا يصح الاستدلال به على جواز إلغاء الفعل إذا تقدم .
فالإلغاء إذن يجوز في العامل إذا توسط أو تأخر، وقد علل سيبويه مسألة إلغاء العمل في هذا الباب ، إذ علل أن جواز الإلغاء مع المتأخر أقوى من الإلغاء إذا توسط " فهو يرى أنه إنما جاز الإلغاء مع التأخير وكان التأخير مع الإلغاء أقوى من المتوسط ؛ لأن تأخير " ظن " في نحو : زيد قائم ظننت ، معناه أن الشك قد جاء المتكلم بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك

فيقول : زيد قائم ... ظننت ، كما يقول المتكلم : عبد الله صاحب ذاك ... بلغني ، وأما إذا بدأ المتكلم كلامه على ما في نفسه ونيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر " (الأنصاري , 1995)
ومن المسائل المتعلقة بالإلغاء ، توكيد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنَّك ، أي : ظنَّك زيد منطلق ، إذ " ناب ظنك مناب ظننت ، ونُصبَ المصدر المؤكّد ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدَّم " حقاً " من قولك : زيد قائم حقاً ، لأن شأن المؤكدّ التأخير " (الخثران , 1993)
وهو في هذه الحال جائز في القياس على " حقاً " ، وأما من قال من الكوفيين بجواز تقدم مصدر ظن المنصوب ، فهو خلاف للأصل ، لأن الأصل في المؤكدّ تأخره عن المؤكَّد .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وفي هذه الحالة لا قياس , وفي تقديم مصدر ظن قول ثالث ، وهو " أنه يجوز مع " متى " نحو : متى ظنَّك زيداً ذاهباً ؟ قياساً على متى تظن زيداً ذاهباً ؟(السيوطي , 1987 : 232) وفي هذه الحالة القياس جائز؛ وذلك لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل ، ففي قولك : متى ظنَّك زيداً ذاهباً ؟ أضمرت الفعل " ظن " بين أداة الاستفهام والمصدر فجاز القياس في متى ظنك زيداً ذاهباً على متى تظن زيداً ذاهباً .

أما " التعليق " فهو " ترك العمل لفظاً لا معنى " (العقيلي , 1995 : 395) وعرفه السيوطي بقوله : " وخص أيضاً بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام ، أو مضاف له أو تالٍ ما ، أو إن النافية ، أو لام الابتداء"(السيوطي , 1987 : 242) وأضاف ابن مالك لام القسم .

والتعليق واجب " إذا وقع بعد الفعل " ما " النافية نحو : ظننت ما زيد قائم ، أو " إن " النافية نحو : علمت إن زيد قائم ، .... وكذلك يُعلق الفعل إذا وقع بعده " لا " النافية نحو : ظننت لا زيد قائم ولا عمرو ، أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم ، أو لام القسم نحو : علمت ليقومنَّ زيد . أو الاستفهام وله صور ثلاث ؛ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك ؛ والثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام نحو : علمت غُلامُ أيهم أبوك ؛ والثالثة : أن تدخل عليه أداة استفهام نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ وعلمت هل زيد قائم أم عمرو ؟ (العقيلي , 1995 : 400)

والتعليق في هذه الحالات جمعيها واجب ، ووجه ذلك " أن هذه الأدوات لها حق الصدارة ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها " (السيوطي , 1987) والقياس فيها جائز لأنها مطردة سماعاً وقياساً ، وفيها من الشواهد الكثير، منها قوله تعالى : " ولنعلم أي الحزبين أحصى " (سورة الكهف : 120) ، توسط اسم الاستفهام بين " تعلم" ومعموليها وقوله سبحانه : " وظنوا ما لهم من محيص " سورة (فصلت : 48)، توسطت ما النافية بين ظن ومعموليها وقوله تعالى : " وتظنون إن لبثتم إلا قليلا " توسطت إن النافية بين " تظنون " ومعموليها ، " وقد اعترض بعضهم على إن النافية في هذه الآية ، وقالوا أنها ليست من التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلّق تسلط العامل على ما بعده فينصبَ مفعولين نحو : ظننت ما زيد قائم ، فلو حذفت " ما " لقلت : ظننت زيداً قائماً ، والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المعلّق لم يتسلط الفعل " تظنون " على لبثتم ، إذ لا يقال : وتظنون لبثتم " (سورة الكهف : 120) ولعل هذا الاعتراض مخالف لما هو مجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره المعترض ، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية وشبهها يشهد بذلك (العقيلي , 1995).

ومن شواهد التعليق كذلك ، قوله تعالى " ولقد علموا لمن اشتراه "(سورة البقرة : 102) توسطت لام القسم بين " علموا " ومعموليها ، وعلى لام القسم قوله :

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

وقوله :

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوف عليَّ ولا عدم

مفعول أول و " مشفقاً " مفعول ثانٍ ، ومن ذلك قوله :

ولبعض النحاة في لام القسم في هذا الموضع رأى آخر غير التعليق " فذهب سيبويه – رحمه الله – وتبعه المحقق الرحني ، وجمهرة النحاة ، إلى أن علم في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصيل ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت ، وهي بهذا المعنى " تخرج عما أنا بصدده، فلا تقتضي معمولاً ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال "(السيوطي , 1981)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مسألة : حذف المفعولين أو أحدهما

لا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما إلا إذا دل على الحذف دليل " فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال : هل ظننت زيداً قائماً ؟ فتقول : ظننت ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً " . فحذفَ المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ، والحذف في هذه الحالة مطرد سماعاً وقياساً ، ومن شواهد النحاة على حذفهما قول الشاعر :

بأي كتابٍ أم بأية سنةٍ ترى حبهم غاراً عليَّ وتحسب

أي : " وتحسب حبهم عاراً علي" فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما " ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننت أحداً قائماً ؟ فتقول : ظننت زيداً ، أي : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف المفعول الثاني لدلالة ما سبق عليه " (العقيلي , 1995 : 2014)والحذف في مثل هذا أيضاً مطرد سماعاً وقياساً ومن الشواهد فيه قول الشاعر :

ولقد نزلت – فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي : فلا تظني غيره واقعاً ، فغيره هو المفعول الأول ، وواقعاً المحذوف هو المفعول الثاني وقد حذفه الناظم اختصاراً لضرورة الشعر .

وكما هو واضح أن الحذف اختصاراً جائز عند جمهور النحاة ،وأما الحذف اختصاراً فممتنع ، فلا تقول : ظننت زيداً ، وأنت تريد : ظننت زيداً قائماً ، يقول السيوطي : " وأما حذف أحد المفعولين اختصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما " فلذلك امتنع الحذف اختصاراً كما هو ممتنع في حذف خبر المبتدأ أو حذف المبتدأ ، وعلل بعضهم المنع " بأنهما أي المفعولين متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر اختصاراً " (السيوطي , 1987 : 226)فكما لا يجوز حذف الخبر اختصاراً على المبتدأ ، كذلك ههنا ، لا يجوز أن تحذف أحد المفعولين اختصاراً على الآخر .

مسألة : " إلحاق " القول " بظن "

لقد ألحق النحاة " القول " بظن ، فتتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فينتصبان بها كما ينتصبان بظن "" والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما – وهو مذهب عامة العرب – أنه لا يجري القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ والثاني : أن يكون للمخاطب .... والشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ... والشرط الرابع : أن لا يفصل بينهما – أي بين الاستفهام والفعل – بغير ظرفٍ ، ولا مجرورٍ ، ولا معمول الفعل ؛ فإن فصل بأحدهما لم يضر " (العقيلي , 1995 : 406) فمثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط الأربعة قولك : أتقول محمداً منطلقاً ؟ فـ " محمداً " مفعول أول و " منطلقاً " مفعول ثانٍ . ومثال الذي فصل بالظرف قولك : أعندك تقول محمداً منطلقاً ؟ والذي فصل بالمجرور قولك : أفي الدار تقول محمداً منطلقاً ؟ والذي فصل بأحد معمولي الفعل قولك : أمحمداً تقول منطلقاً ؟ ولا خلاف بين النحاة في هذه الحالات جميعها في أن إجراء القول مجرى الظن مطرد سماعاً وقياساً ومن شواهدهم فيه قوله :

متى تقول القُلُصَ الرواسما يحملن أم قاسمٍ وقاسما ؟(العقيلي , 1995 : 407)

اجتمعت فيه الشروط الأربعة التي تحمل القول مجمل الظن

وقوله :

أبعد بُعْدٍ تقول الدار جامعة شملي بهم أم دوام البعد محتوما

وقوله :

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا(السيوطي , 1981 : 252)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312) 15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فُصل بين الاستفهام والفعل بأحد معمولي الفعل .
وهذا هو المذهب الأول " أما المذهب الثاني فهو مذهب سُلَيم ، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً ، سواء أكان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد ، وذلك نحو : قل ذا مشفقاً ، فـ " ذا "

قالت وكنت رجلاً فطينا هذا لعمرُ الله إسرائينا

" هذا " مفعول أول لـ " قالت " و " إسرائينا " مفعول ثانٍ "(العقيلي , 1995) ولكن هذه الوجه مخالف لما ذهب إليه جمهور النحاة ، فالأصل كما ذكرت أن يجري القول مجرى الظن ضمن الشروط الأربعة التي حددها النحاة ، أما مذهب سُلَيم فقد خالف الأصل الذي عليه الجمهور ، وما جاء به لا يخرج من دائرة الشذوذ الذي لا يمكن القياس عليه ؛ ذلك لأنه من جهةٍ قائله مجهول ، ومن جهة أخرى " أنك لو تأملت بعض التأمل في الشاهد لوجدت أنه يمكن أن يكون " هذا " مبتدأ و " إسرائينا " مضافاً إلى محذوف يقع خبراً وتقدير الكلام " هذا ممسوخ إسرائينا " فحذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعجمة وإنما قدرنا ممسوخ ، لأن مناسبة البيت تعين ذلك ، والبيت لاعرابي صاد جنباً فأتى به أهله ، فقالت له امرأته " هذا لعمرو الله اسرائيل " أي : هو ما مسخ من بني إسرائيل

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل هذا ، وقد قُرئ في قوله تعالى : " تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة " بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليرد والأصل : والله يريد ثواب الآخرة " ومن جهة ثالثة " أن نصب – المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب " (العقيلي , 1995 : 410) فإذا جاز أن تكون " إسرائينا " مفعولاً ثانياً فهو من القليل الذي لا يقاس عليه ؛ لأنه شاذ في السماع .

مسألة : " همزة التعدية "

تدخل همزة التعدية على " علم " ، ورأى " فتنصب ثلاثة مفاعيل ، أولهما : الفاعل ، والثاني والثالث هما مفعولا علم ورأى قبل دخول الهمزة عليهما ، ومثالهما قولك : أعلمت زيداً عمراً منطلقاً . فالمفعول الأول هو في الأصل فاعل علم قبل دخول الهمزة عليها ، والمفعول الثاني والثالث هما في الأصل مفعولا علم قبل دخول الهمزة عليهما كذلك " وللثاني والثالث من هذه المفاعليل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الإلغاء والتعليق "(السيوطي , 1987 : 248) ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل ، ومثال ذلك :

" أعلمت زيداً عمراً منطلقاً " ، فيجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو : عمروٌ أعلمت زيداً قائم ، ومنه قولهم : البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر .... ويجوز التعليق عنهما فتقول : أعلمت زيداً لعمروٌ قائم ، ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟

فتقول : أعلمت زيداً ، ومثل حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة ، أعلمتُ زيداً عمراً ، أي : قائماً أو " أعلمتُ زيداً قائماً ، أي : عمراً قائماً " (العقيلي , 1995 : 412)

ثانياً : الدراسات السابقة :

أجرت أبو رخية (2015) دراسة بعنوان " الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللغة العربية و استعمالاتها في القرآن الكريم – دراسة نحوية تطبيقية " و قد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الفعل المتعدي لأكثر من مفعول في اللغة العربية و استخداماته في كتب النحاة و الكشف عن أوجه الخلاف بين النحاة , و إحصاء الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في القرآن الكريم , و بيان خصائصها و أحكامها و دلالاتها و ربط ذلك بالاستعمال اللغوي لها , و إيجاد الفروق بين بعض الأفعال المتعدية و من ثم أثر ذلك في المعنى و الإعراب , و قد استخدمت

الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي لآيات القرآن الكريم كلها و المنهج الإحصائي للأفعال المتعدية لأكثر من مفعول , وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي : وردت بعض الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول بكثرة في القرآن الكريم , إلا أن الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل كانت أقلها وروداً , و أن بعض الأفعال المتعدية لمفعولين الواردة في القرآن الكريم تختلف دلالاتها و إن تشابهت في المعنى اللغوي , و أن الاستعمال القرآني للفعل (حسب) يختلف عن الاستعمال للفعل (ظنّ) , فالفعل حسب يأتي في سياق حكم الحاسب لأحد النقيضين دون أن يخطر الآخر بباله , أما الفعل ظنّ فهو أن يخطر النقيضين بباله فيغلب أحدهما على الآخر , كذلك فإن الفعل حسب يأتي فيما هو مناقض للحقيقة , أما الفعل ظنّ فقد يوافق الحقيقة فيكون محموداً و قد يناقضها فيكون مذموماً .

و أجرى عباس (2014) دراسة بعنوان الاشتراط النحوي في الأفعال الناسخة للابتداء دراسة تطبيقية في كتب إعراب القرآن الكريم : إعراب القرآن للنحاس أنموذجاً , و تهدف الدراسة إلى دراسة الاشتراط النحوي الأفعال الناسخة للابتداء دراسة تطبيقية في كتب إعراب القرآن الكريم , وكتاب إعراب النحاس أنموذجاً و دراسة هذه الظاهرة النحوية في كتب الإعراب له أهمية كبيرة إذ إن القرآن الكريم يمثل اللغة العربية في أعلى مراتبها بلاغة و فصاحة , فقد درس البحث كان و أخواتها و ما اشترط النحاة فيها من زيادة و تناولت الدراسة كاد و أخواتها و شروط أخبار أفعال المقاربة و ظن و أخواتها و لأحكام الخاصة بها كالأعمال و الإلغاء و التعليق .

أجرى ألماز (2012) دراسة بعنوان الإلغاء و التعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر , و أظهرت نتائج الدراسة أن ظاهرة الإلغاء و التعليق تدل على دقة اللغة العربية ووقوفها على أدق التفاصيل في التقديم و التأخير , و اللفظ و المعنى , و الإهمال و الإعمال , و الفاصل , ونحوه , كما أن جهود العلماء العرب التي بذلوها تدل على سعة الفهم و سعة المدارك و التجرد لخدمة اللغة و لفهم كتاب الله عن طريق الآيات التي وردت , وجاء فيها ذكر الأفعال القلبية التي جاءت لتؤكد الحقيقة القرآنية السامية التي بدورها تخدم الدين و الأمة و الإنسانية , وكما أظهرت النتائج أيضاً في العربية تعبيرات لها أحكام في الاستعمال خاصة بها لا تستعمل مع غيرها منها : أفعال القلوب المتصرفة نحو (ظنّ , حسب , خال , رأى القلبية و الحلمية و أخواتها) وتختص هذه الأفعال بالإلغاء و التعليق , وبأن يسد المصدر المؤول مسد مفعوليه , فلا تعليق و لا إلغاء في بقية الأفعال , و إن الإلغاء و التعليق يختص بأفعال القلوب و قد سماها النحويون كذلك ؛ لأن معانيها متصلة بالقلب كاليقين و الشك و الإنكار و تعرف أيضاً ((بظنّ و أخواتها)) و هي تأخذ مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر فهي أفعال ناسخة تنسخ الجملة الاسمية و لكنها ليست أفعالاً ناقصة ؛ لأنها تدل على حدث و تطلب فاعلاً و تقسم إلى قسمين : قسم يدل على اليقين , وقسم يدل على الرجحان .

كما أجرى أبو لحية (2011) دراسة بعنوان " تعدي الفعل و لزومه في صحيح البخاري – دراسة وصفية تحليلية " و قد هدفت الدراسة إلى إظهار أقوال النبي – صلى الله عليه و سلم – في صحيح البخاري , و الوقوف على مواضع تعدي الفعل و لزومه بكل ما يتعلق به من أحكام , ومحاولة وصف الفعلين المتعدي و اللازم وصفاً دقيقاً , و توضيح الدلالة الصرفية و الأبنية التي تتأتى عليها الأفعال اللازمة و المتعدية , و إيضاح الوسائل العديدة لتحويل الأفعال اللازمة إلى المتعدية و العكس أيضاً , وقد اتبع الباحث المنهجين الوصفي و التحليلي , إذ قام الباحث بدراسة تطبيقية تحليلية في كتاب صحيح البخاري , و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها : إن الارتكاز على تصنيف الأفعال إلى متعدٍ و لازم من خلال أبنية الأفعال و دلالتها لا يصح , و ذلك لأن هناك بعضاً من الأبنية المشتركة بين كل من الفعل المتعدي و الفعل اللازم , و إن الفعل اللازم هو فعل يكتفي بذكر

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثالث – البحث الثالث عشر (ص: 298 - 312)
15 – حزيران – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فاعله , و إن الأفعال ثلاثة أقسام , وهي : أفعال متعدية و أفعال لازمة و أفعال متوسطة لا هي متعدية و لا هي لازمة .

التعقيب على الدراسات السابقة :

توصل الباحث بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة في الموضوع إلى إن بعض الدراسات تناولت التعليق و الإلغاء بشكل عام في الأفعال الناسخة و المتعدية لأكثر من مفعول كدراسة أبو رخية (2015) و التي هدفت إلى الوقوف على الفعل المتعدي لأكثر من مفعول في اللغة العربية و استخداماته في كتب النحاة و الكشف عن أوجه الخلاف بين النحاة , ودراسة عباس (2014) و التي هدفت إلى دراسة الاشتراط النحوي للأفعال الناسخة للابتداء دراسة تطبيقية في كتب إعراب القرآن الكريم , وكتاب إعراب النحاس أنموذجاً , ودراسة ألماز (2012) و التي درست الإلغاء و التعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر , ودراسة أبو لحية (2011) و التي هدفت إلى إظهار أقوال النبي – صلى الله عليه و سلم – في صحيح البخاري , و الوقوف على مواضع تعدي الفعل و لزومه بكل ما يتعلق به من أحكام , ومحاولة وصف الفعلين المتعدي و اللازم وصفاً دقيقاً

و قد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بإثراء الجانب النظري المتعلق **بأصل شواهد ظنّ و أخواتها و اختلاف النحاة في معانيها** , و المساعدة في الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهج الدراسة المناسب و صياغة مشكلة الدراسة و أهدافها .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الأخرى كونها تقع ضمن الدراسات التي تجمع المتغيرات البحثية (ظن و أخواتها و و اختلاف النحاة في معانيها و الإلغاء و التعليق فيها معاً) .

إشكالية الدراسة

وتكمن إشكالية هذه الدراسة في بيان أصل شواهد ظن و أخواتها , و بيان معانيها اعتماداً على الشواهد النحوية محاولاً توظيف أصولها , و من ثم تقسيم أفعال ظن و أخواتها إلى : الأفعال التي تدل على معنى الظن و اليقين بشكل عام , و الأفعال التي تدل على معنى اليقين , و ثم الأفعال التي تدل معنى الظن , ثم الأفعال التي تدل على معنى الصيرورة بشكل خاص .

أهمية البحث ومبرراته

التعرف على أصل شواهد ظن و أخواتها , و بيان معانيها اعتماداً على الشواهد النحوية محاولاً توظيف أصولها , و من ثم تقسيم أفعال ظن و أخواتها إلى : الأفعال التي تدل على معنى الظن و اليقين بشكل عام , و الأفعال التي تدل على معنى اليقين , و ثم الأفعال التي تدل معنى الظن , ثم الأفعال التي تدل على معنى الصيرورة بشكل خاص .

ومن مبررات الدراسة أنها تعد من الدراسات النادرة حسب علم الباحث التي ستناقش أصل شواهد ظنّ و أخواتها و اختلاف النحاة في معانيها .

منهجية البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي , مبيناً أصول شواهد ظن و أخواتها مطبقاً ,ذلك على الشواهد النحوية,في كتب الأصول التي توضح موقف النحاة قبولاً أو رفضاً , و ترجيح الآراء بعضها على بعض مع ذكر الأسباب .

الخاتمة و النتائج

بعد أن أتممت بحثي المتواضع أصل شواهد ظنّ و أخواتها و اختلاف النحاة في معانيها نتائج بحثي كما يأتي :

1- إن ظاهرة الإلغاء و التعليق تدل على دقة اللغة العربية ووقوفها على أدق التفاصيل في التقديم و التأخير , و اللفظ و المعنى و الإهمال و الإعمال و الفاصل و نحوه .

2- في العربية تعبيرات لها أحكام في الاستعمال خاصة بها لا تستعمل مع غيرها منها : أفعال القلوب المتصرفة نحو ظنّ , حسب , خال , رأى .

3- إن الإلغاء و التعليق يختص بأفعال القلوب و قد سماها النحويون كذلك لأن معانيها متصلة بالقلب كاليقين و الشك و الإنكار , و تعرف بظن و أخواتها , وهي تأخذ مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر , فهي أفعال ناسخة تنسخ الجملة الاسمية و لكنها ليست ناقصة ؛ لأنها تدل على حدث و تطلب فاعلاً .

4- أفعال التحويل نحو (صيّر) لا يكون فيها تعليق و لا إلغاء .

التوصيات

- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بأصل شواهد ظن واختلاف آراء النحاة في معانيها .
- تخصيص دراسات مستقلة لمناقشة الإلغاء والتعليق في عمل ظن وأخواتها .
- التوسع في دراسة أصل شواهد ظن وأخواتها في النص القرآني وربط ذلك بالمعاني الدلالية والتداولية لها .

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم
الأشموني ، نور الدين أبو الحسن ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة البالي الحلبي : القاهرة ، 1939 .
حسان ، تمام : الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 .
الأنصاري ، ابن هشام ، قطر الندى ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية , بيروت ، 1995 .
الخثران ، عبد الله بن حمد : مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 1993.
السيوطي ، جلال الدين : المطالع السعيدة ، تحقيق : طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية, الاسكندرية ، 1981 .
السيوطي ، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد السلام هارون مؤسسة الرسالة , بيروت ، الطبعة الثانية ، 1987 .
العقيلي ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،الجزء الأول ، المكتبة العصرية , بيروت – صيدا ، 1995 .
ألماز , أسامة , الإلغاء و التعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر , مجلة كلية العلوم الإنسانية , جامعة بغداد , العدد 30 , 2012 .
أبو رخية , سمية سلمان , الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللغة العربية و استعمالاتها في القرآن الكريم – دراسة نحوية تطبيقية , رسالة ماجستير غير منشورة في اللغة العربية , الجامعة الإسلامية , غزة , 2015 .

أبو لحية , عوني إدريس , تعدي الفعل و لزومه في صحيح البخاري – دراسة وصفية تحليلية , رسالة ماجستير غير منشورة في اللغة العربية و النحو , كلية الآداب , الجامعة الإسلامية , غزة , 2011 .
الكتاب , سيبويه أبو بشر عمرو بم عثمان بن قنبر , 180 هـ , تحقيق وشرح عبد السلام هارون / ط3 / 1408 هـ – 1988 م نشر مكتبة الخانجي , القاهرة .
عباس , وليد , الاشتراط النحوي في الأفعال الناسخة للابتداء دراسة تطبيقية في كتب إعراب القرآن الكريم : إعراب القرآن للنحاس أنموذجاً , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ديالي , مجلة ديالي , العدد 63 , 2014 .